

A



A/64/12
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 7 يوليو 2023

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الرابعة والستون
جنيف، من 6 إلى 14 يوليو 2023

اقترح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن تكوين لجنة الويبو للتنسيق

من تقديم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

1. في تبليغ تلقته الأمانة بتاريخ 7 يوليو 2023، قدمت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بلدان المجموعة) الاقتراح المرفق في إطار البند 7 من جدول الأعمال، "تكوين لجنة الويبو للتنسيق، واللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن"

[يلي ذلك المرفق]

اقترح من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن تكوين لجنة الويبو للتنسيق وتخصيص المقاعد الشاغرة فيها

معلومات أساسية:

1. وفقاً للمادتين 8 (1) (أ) و 11 (9) (أ) من اتفاقية الويبو، تتألف لجنة التنسيق من الدول الأعضاء التالية:
 - أ. الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الويبو التي هي نفسها أعضاء في اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس أو في اللجنة التنفيذية لاتحاد برن أو في كلتا اللجنتين التنفيذيتين.
 - ب. ريع الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الويبو التي ليست أعضاء في أي من الاتحادات التي تديرها المنظمة والتي تعينها جمعية الويبو.
 - ج. سويسرا، بصفتها الدولة العضو التي يقع المقر الرئيسي للويبو على أراضيها.
2. ووفقاً للمادة 14 (4) من اتفاقية باريس والمادة 23 (4) من اتفاقية برن، يجب أن يراعى إجراء انتخاب الدول الأعضاء في اللجنتين التنفيذيتين التوزيع الجغرافي العادل وضرورة أن تكون جميع الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقات المحددة المبرمة بشأن الاتحادين من بين الدول الأعضاء المكونة للجاننتين التنفيذيتين.
3. ونظراً لانضمام 24 دولة عضواً إلى اتحادي باريس وبرن منذ عام 2011، أصبح لدى لجنة التنسيق حالياً ما مجموعه 90 مقعداً متاحاً، حُصص 83 مقعداً منها فقط بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لتخصيص المقاعد الشاغرة، والتي تبلغ حالياً 7 مقاعد. وفي هذا الصدد، تذكر مجموعة البلدان بأنها إحدى المجموعات الإقليمية الثلاث التي لم تحصل على مقعد إضافي في لجنة التنسيق منذ عام 2001.
4. وتؤكد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (مجموعة البلدان) من جديد أحكام المادة 14 (4) من اتفاقية باريس والمادة 23 (4) من اتفاقية برن، وتعبّر عن قناعتها بأن لجنة التنسيق وتخصيص مقاعدها الشاغرة ينبغي أن تهدف إلى التوزيع الجغرافي العادل لمقاعدها.
5. وتعتقد مجموعة البلدان أن التوزيع الجغرافي العادل في سياق التعددية هو بمثابة توزيع عادل للقدرة على صنع القرار والتأثير في الويبو بين كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، بطريقة تحقق التوازن فيما بينها. وفي هذا الصدد، يجب أن يساعد تخصيص المقاعد الشاغرة في لجنة التنسيق على تقليل الاختلالات الحالية.
6. ومجموعة البلدان مقتنعة أيضاً بأن التوزيع الجغرافي العادل بهذه العبارة مفيد للمنظمة، لأنه يعزز الحوار وتوافق الآراء في صنع القرار.
7. ومن هذا المنطلق، ترى مجموعة البلدان أن التوزيع الحالي لمقاعد لجنة التنسيق بعيد كل البعد عن التوزيع الجغرافي العادل، وأن تخصيص مقاعدها الشاغرة على أساس الحجم النسبي للمجموعات الإقليمية هو أبعد ما يكون عن الإنصاف، لأنه سيؤدي على المدى الطويل إلى اختلال التوازن في القدرة على صنع القرار والتأثير لصالح المجموعات الإقليمية التي لديها عدد أكبر من الأعضاء في صفوفها.

وعليه، تقترح مجموعة البلدان:

أن يستجيب إجراء تكوين لجنة التنسيق وتخصيص المقاعد الشاغرة فيها لتوزيع جغرافي عادل، بطريقة تؤدي إلى توزيع منصف للقدرة على صنع القرار والتأثير في الويبو بين كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، مما يقلل من الاختلالات القائمة ويعزز الحوار والتوافق في صنع القرار.